السياسي ، الحزبي الداخلي ، وانعدام الارتباط والصلة بين قيادة الليكود واعضائه .

ويبدو ان تصريحات وايزمن قد احدثت صدمة داخل « الليكود » ، لكنها امتصت من خلال محاولات دؤوبة قام بها اعضاء التكتل من اجل الحؤول دون تمزق المؤسسة من جهة ، والوقوف بصلابة امام محاولات النيل من اكبر تكتل داخلها من جهة اخرى . ولم يجر ذلك عن طريق رفض الانتقادات التي وجهها وايزمن ، بل على العكس من ذلك تماما حيث اتفق بعض اطراف الليكود مع بعض تلك الانتقادات ، لكنهم عادوا ـ على الطريقة الصهيونية ـ فالتفوا حولها ، واستطاعوا عن طريق ذلك انتزاع تأييد الوزارة ، وكذلك الكنيست .

على ان ذلك لا ينفي استمرار ذلك الصراع الخفي الدائر حاليا من اجل خلافة بيغن حيث بدأ بعض اقطاب السياسة الاسرائيلية يهيئون انفسهم لخلافة رئيس الحكومة ، وذلك لادراكهم بان صحته باتت متدهورة من جهة ، ولشعورهم بان الولايات المتحدة لم تعد ترتاح لهذا « النهج المعوج » الذي يسير عليه بيغن الذي لم يكتف باعلان مشروعه الشهير لمستقبل الضفة والقطاع ، بل اكد في اكثر من مكان رفضه لمعاني القرار ٢٤٤ ، والنص الذي صوت عليه الوزراء يوم ١٨ حزيران المنصرم لم يشر باي شكل من الاشكال الى الموقف من القرار ، بل ان « اسرائيل » تمسكت بموافقها برفضها استخدام عبارة « الهيئة النهائية » ، وبيغن بدوره ترك قضية السيادة النهائية للاراضي المحتلة معلقا ، كما فعل في مشروعه للسلام الذي قدمه في كانون الاول المنصرم . وكما اشارت هآرتس ، فان معظم الوزراء يأملون في تمديد فترة الحكم الذاتي ، وبالتالي تمديد فترة وجود « اسرائيل » في الضفة الغربية الى اكثر من ٥ سنوات ، وهذا بالطبع ما لا تريده الولايات المتحدة ، كما اشار اليه دايان نفسه .

الانظار تتجه نحو واشنطن

واشنطن الغارقة في صراع الاجنحة داخل البيت الابيض ، والمتجهة انظارها نحو افريقيا ، والقلقة كثيرا حول الاوضاع الداخلية في كل من مصر والكيان الصهيوني ، والآخذة في الحسبان الانتخابات القادمة ... جميع هذه الامور لم تقف حجر عثرة في وجه مساعيها نحو « السلام » في الشرق الاوسط ، فهي تدرك ان حل هذه العقدة سيكون سببا اساسيا ، وعاملا مهما في حل العقد والمعضلات الاخرى ، التي ليس بعضها الا احدى نتاجاتها .

وبالنسبة لواشنطن ، وادارة كارتر بالتحديد ، فان « اسرائيل » هي جزء من « العالم الحر » ، ومن ثم تلعب دورا مهما في الدفاع عنه ، وهؤلاء يرسمون سياستهم على اساس ان « اسرائيل » قد قدمت لهم خدمات جليلة في الدفاع عن مصالحهم وحمايتها في الشرق الاوسط ، وانه لا يزال في وسعها ان تقوم بالكثير ، وهذا ما يجعل ادارة كارتر غاضبة من تمسك العدو الصهيوني ببعض الاراضي التي لا يخل الانسحاب عنها ـ حسب رأي اميركا ـ بموازين القوى لغير صالح « اسرائيل » ، بل على العكس ، فان الوقت مؤات الان من اجل اعادة « بعض الارض » وكسب السلام ، وهو ما يرفض بيغن القبول به .

واشنطن تدرك ان الوقت ليس في صالح العدو الصهيوني ، ومن ثم فهو ليس في صالحها ، وهي في ذلك تأخذ في الحسبان العوامل السكانية ، والاقتصادية ، بل وحتى العسكرية لدى كل من الطرفين ، وعليها تعتقد ان سلما سريعا افضل بكثير من ذلك الذي ربما يأتي بعد تلكؤ ، خاصة وان شروطه الان لا تختلف جوهرا عن تلك التي تريدها « اسرائيل » ، فهي شروط قد قبلت بها معظم الانظمة الضالعة في مشروعات التسوية ، ولا يستبعد قبول طرف فلسطيني بها ، خاصة في هذا الوقت الذي تهب فيه علينا من جديد رياح النظريات الداعية الى اقامة الدولة وضرورة البدء بوضع اسسها ليس السياسية والاقتصادية فحسب، بل وحتى تفاصيلها الادارية .

هذا الاهتمام الاميركي يقابله اهتمام مصري ، وصهيوني ، كل من طرفه . فالسادات الذي استلم رسالة من كارتر قد ارسل رده عليه ، ويبدو ان مشاورات تدور حول امور ثلاثة : معرفة كيفية استمرار اتصالات الولايات المتحدة مع كل من مصر و « اسرائيل » ، وثانيهما اختيار افضل السبل لاستمرار عملية التشاور بشأن الضفة والقطاع ومستقبلهما ، والثالثة هو رغبة مصر في معرفة المزيد من الايضاح بشأن الموقف الاميركي من الاقتراحات المصرية بشأن الضفة والقطاع .

في الوقت ذاته تتجه بعض الاطراف الاسرائيلية نحو واشنطن لجس نبضها بشأن الردود الاسرائيلية ، ومحاولة الوصول الى حل مشترك لموضوعاتها .

قاوموا القوات التي نفذت الحملة وتمكن العديد منهم من الفرار .

ومن جهة اخرى ، فقد زادت هذه الحملة مقاومة التجنيد الاجباري المفروض على ابناء الطائفة العربية الدرزية فاهالي دالية الكرمل يدركون حقيقة السياسة العنصرية المفروضة عليهم وعلى اخوانهم ابناء الشعب العربي الفلسطيني في داخل الوطن المحتل .

■ النقب :

شنت سلطات الاحتلال العنصري الصهيوني حملة اعتقالات جديدة بين اوساط طلاب عرب النقب ، حيث قامت الشرطة الصهيونية باعتقال ستة طلاب من بئر السبع بدعوى حرق علم « الدولة » في مدرسة تل السبع الصناعية التي يتابعون تحصيلهم العلمي فيها .

والطلبة المعتقلون هم : خالد العبرة ، وابراهيم مكاري وابراهيم الباز وراجح ابو رياش ، ويوسف الجرجاوي واحمد الجرجاوي .

وفي مكان التوقيف الذي احتجز فيه الطلبة حرضت سلطات الاحتلال عددا من السجناء المجرمين على الطلبة المعتقلين فأصيب الطالب الفلسطيني خالد العبره بجروح ونقل على اثرها الى المستشفى ومن ثم اطلق سراحه بكفالة مالية . هذا وقد واجهت جماهير الشعب الفلسطيني في النقب هذه المحاولة الاستفزازية باستنكار شديد ورأت فيها محاولة لقمع كل حركة تطالب بحقوق عرب النقب التي انتهكتها سلطات الاحتلال العنصري الصهيوني .

■ ام الفحم :

تتابع السلطات الصهيونية حملة الارهاب التي تشنها ضد الفلسطينيين فقد استصدرت الشرطة الصهيونية امرا من المحكمة يقضي بتمديد فترة اعتقال الطالب الفلسطيني اسماعيل محمد خليل لمدة خمسة عشر يوما وتوقيف الطالبين مصطفى محمد محاميد ومصطفى احمد محاميد لمدة عشرة ايام اخرى وذلك للحيلولة دون تقديم امتحانات « الجبروت » اي شهادة الاجتياز . كما ان سلطات العدو واجهزتها القمعية تصعد حملة الاعتقالات الارهابية بحق الطلبة .

فقد اكدت الانباء الواردة من ام الفحم ايضا ان الشرطة الصهيونية اعتقلت ثلاثة طلاب اخرين في الوقت الذي تشيع فيه اشاعات تقول ان هذه الحملة ستشمل عشرات الطلاب لحرمانهم من متابعة تحصيلهم العلمي .

■ يعبد :

لا تزال سلطات الاحتلال الصهيوني تمنع الطالب حسن خله من عبور الجسر على نهر الاردن لمتابعة دراسته في احدى الجامعات العربية وذلك بدعوى الحفاظ على « الامن » .

ويذكر ان سلطات الاحتلال كانت قد منعت عددا من شبان قرية عرابة قضاء جنين من العبور الى الضفة الشرقية لنهر الاردن بدعوى الحفاظ على « الامن » ايضا .

■ رام الله :

● اصدرت المحكمة العسكرية الصهيونية في رام الله حكما بالسجن لمدة ١٨ عاما على المواطن الفلسطيني محمود عبد الفتاح علوي من قرية دير جرير ـ قضاء رام الله ـ وذلك بدعوى الانتماء للثورة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال .

والمواطن الفلسطيني محمود عبد الفتاح البالغ من العمر ٤١ عاما اعتقل في شهر تشرين الثاني على اثر قيامه بزيارة ذويه في الضفة الغربية المحتلة وهو طالب في السنة الثالثة في جامعة بيروت العربية .

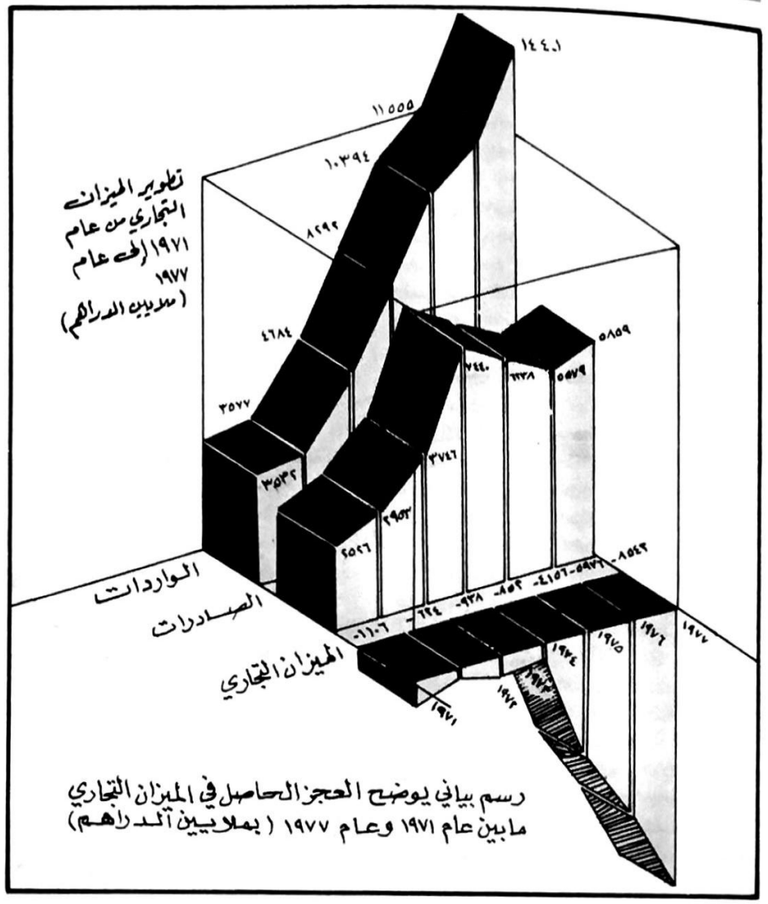

رسم بياني يوضح العجز الحاصل في الميزان التجاري مابين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٧ (بملايين الدراهم)

●● وملك المغرب ايضا يدلو بدلوه ويدعو لتجريد المقاومة من سلاحها !

● ملك المغرب خرج عن صمته وانتقل اهتمامه من قمع الثورة في الصحراء الغربية وزائير الى لبنان والشرق الاوسط . ففي تصريح له بعد الاحداث الاخيرة في الشمال والمجازر التي ارتكبها حزب الكتائب طالب الحسن الثاني بسحب القوات السورية من لبنان وتجريد المقاومة الفلسطينية من اسلحتها !!

واضاف بأن « ذلك وحده هو الشرط لتحقيق السلام في لبنان ! ولوصول الاطراف المتحاربة الى اتفاق فيما بينها » !

اما كيف سيتم السلام اذا تحقق هذا الشرط فهذا ما لا يشرحه ملك المغرب سوى باشارة الى ضرورة « ان تلعب السعودية ! دورا اكبر في مسألة الشرق الاوسط لان السعودية لا تخون احدا » !!

ويبدو ان هذه الرؤيا التي تشبه الوحي والتي يتمتع بها الحسن الثاني تحكم مجمل تفكيره اذ يؤكد ان تدخل قواته في زائير لم تكن لحماية نظام مهترىء بل « لحماية اشقائنا في المشرق العربي ! بما ان زائير متاخمة للسودان وهي بدورها متاخمة لمصر والسعودية » . واذا تابعنا « التفكير السليم » و « بعد الرؤيا » لدى ملك المغرب فان زائير متاخمة ايضا للبنان وللصيفي ايضا !

تصريحات الحسن الثاني والاقتصاد المغربي اللاهث

ما الذي يدعو الحسن الثاني الى اطلاق التصريحات يمينا ويسارا ؟ ما الذي يدعوه ان يهاجم المقاومة الفلسطينية ، وان يطالب باعطاء السعودية دورا اكبر في المنطقة العربية ؟ . وما الذي يدفعه ان يرسل جيشا الى زائير وان يزيد من تنسيقه مع القوات الفرنسية في موريتانيا لضرب الثوار الصحراويين ؟.

اذا عرفنا شيئا عن ارقام الموازنة المغربية لعام ١٩٧٧ فسنكتشف بالتأكيد ان الجواب على هذه الاسئلة رغم امكانية كونه سياسيا بحتا من خلال التأكيد على رجعية النظام المغربي وارتباطه بالامبريالية ، يبقى ناقصا ما لم نربطه بالاوضاع الداخلية في المغرب .

فالذي يدفع الحسن الثاني الى اثارة مثل هذه الضجة ، هو محاولة تحويل الانظار عن الازمة الاقتصادية الخانقة والعجز المتزايد في الميزان التجاري . « فالخطة الخمسية » التي انتهت عام ١٩٧٧ تم وصلها بخطة اخرى ثلاثية ،وبدأ النظام يدعو الشعب الى « شد الحزام » ثلاث سنوات اخرى اي حتى عام ١٩٨١ . وتقول اوساط الحكم انه اختار هذا التاريخ لان « الخبراء الدوليين يتوقعون اقبالا على الثروات الارضية في بداية العقد القادم (؟) ، اي مزيدا من الطلب على الفوسفات وبالتالي ارتفاعا في الصادرات المغربية » .

لكن اذا ما قبلنا جدلا صوابية التوقعات الدولية ، فهل تنتظر الازمة ثلاث سنوات اخرى ؟ وما هو اذا مضمون الخطة الثلاثية ؟ .

ان مؤيدي وجهة النظر القائلة بمتابعة زيادة الاستخراج للثروات الارضية في المغرب والصحراء (والتي هي في معظمها ملك للشعب الصحراوي) سيستفيدون خلال السنوات الثلاث المقبلة من القروض التي سيقدمونها للدولة بفائدة تبلغ ٨ الى ٩٪ والمستفيد الاساسي من زيادة الاستخراج هو الرساميل الاجنبية التي لا يؤثر عليها قرار المشاركة المغربية الاجبارية بنسبة ٥٠٪ والذي لا يسري عادة الا على صغار المستثمرين الاجانب .

لقد بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٧٧ : ٨٫٥ مليار درهم (١٠٫٣ مليار فرنك فرنسي) مقابل ٥٫٩ مليار درهم (٧٫٠٨ مليار فرنك فرنسي) لعام ١٩٧٦ . وتعود اسباب هذا العجز الى الهبوط المفاجيء لاسعار الفوسفات في سوق التصدير العالمي ، مما يعطي فكرة واضحة عن هشاشة الاعتماد مستقبلا على سوق الفوسفات نظرا لارتباطها بالاوضاع الخاصة للبلدان المستوردة .

اما العجز في الميزانية عام ١٩٧٧ فقد بلغ ما يوازي ٤٫٥ مليارات درهم اي حوالي ١٧٫٣ من الموازنة العامة .

ان هذا الوضع الاقتصادي المتأزم مضافة اليه النفقات العسكرية المتزايدة (التدخل في الصحراء وزائير) والاعتماد الكبير على القروض الخارجية يزيد من حراجة موقف النظام المغربي ويدفع برئيسه الى اللجوء لاساليب التغطية والاهتمام بأمور خارجية . وهو ـ اي الحسن الثاني ـ حين يطالب بتجريد المقاومة الفلسطينية من سلاحها ، انما يعني ذلك فعلا ، ويشير بطريقة غير مباشرة الى سلاح الثوار الصحراويين الذين يزيدون همومه واحدا كبيرا بالفعل .